Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

دور الشراكة المجتمعية في تمويل التنمية المحلية المستدامة

The role of community partnership in financing sustainable local development

العيفة محمد LAIFA Mohammed دريد حنان DRID Hanane
laifamohammed@yahoo.fr dhdrid@yahoo.fr
جامعة العربي التبسي Université Larbi Tébessi-Tébessa
المؤلف المرسل : العيفة محمد LAIFA Mohammed1 الإيميل: laifamohammed@yahoo.fr

تاريخ الاستلام : 2018-10-14 تاريخ القبول : 2020-09-21

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع الشراكة المجتمعية وأهميتها كأحد الإجراءات التي تمكن الدول من تحقيق تنمية محلية مستدامة، على اعتبار أن التنمية لا تتأسس إلا بالمشاركة الفاعلة لمختلف شرائح المجتمع المحلي، وتقوم أساسا من خلال حشد وتجنيد كل الطاقات والمؤهلات المحلية من أجل رفع مستويات العيش وتمكين الاندماج، الشراكة والحراك داخل حدود الإقليم وخارجه، كما تعتمد وبشكل أساسي على كل ما هو محلي باعتباره مؤهلا فعالا في صنع التغيير واستمراريته.

كلمات مفتاحية: الشراكة المجتمعية، التنمية المستدامة، التنمية المحلية.

Abstract :

The aim of this study is to highlight the issue of community partnership and its importance as one of the measures that enable countries to achieve sustainable local development, considering that development is based only on the active participation of the different segments of the community. It is mainly through mobilizing and recruiting all local capacities and qualifications to raise levels Living and enabling integration, partnership and mobility within and outside the borders of the region, and depends mainly on everything local as an effective qualification in making and sustaining change .

Keywords: community partnership; sustainable development; local development.

1. مقدمة:

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماما عالميا كبيرا بعد ما خلفته الثورة الصناعية من تلوث بيئي وتدمير للموارد، ليصبح من أكثر المصطلحات تداولا وشيوعا، إلا أنه من أجل تحقيق فاعلية أكبر لأبعاد التنمية المستدامة وعلى نطاق أوسع، يتعين على منشآت القطاع العام والخاص الاهتمام بالشراكة بينها وبين المجتمع؛ عبر تدعيم مبادراتها في المسؤولية المجتمعية، وتحسين جودة أنشطتها الاجتماعية والبيئية، والمساهمة بفعالية في التنمية المستدامة.

وتعد الشراكة المجتمعية نافذة تطل بها الجهات المختلفة على المجتمع؛ لتجسد تطلعات الاتصال على مختلف الأصعدة، بما فيها المجتمع، وشرائحه، ومؤسساته المختلفة؛ من خلال تنميته، والتفاعل مع احتياجاته.

وتتمثل المشاركة المجتمعية بصفة عامة في إسهامات ومبادرات معنوية أو مادية، تستهدف كل أو بعض أطراف المجتمع أو البيئة المحلية: من خلال أعمال ومشاريع المسؤولية المجتمعية للشركات، والتي تتطلب تعاونا وشراكات بين مختلف الأطراف، وتبادل الخبرات، وتعزيز عناصر الضعف، والاستفادة من عناصر القوة لدى الآخرين.

وعليه فإن الشراكة المجتمعية تستلزم وضع رؤية تقوم على قواعد من الفهم المشترك بين كافة القطاعات بما يؤدي إلى تحقيق التأثير الايجابي وهي عملية تستند إلى مرجعيات تشريعية وقانونية ويتم العمل بها وفق ضوابط تنظم العلاقة بين هذه الأطراف في تسيير الأنشطة والبرامج والخطط.

من خلال ما سبق يمكن بلورة الإشكالية الآتية:

كيف يمكن للشراكة المجتمعية أن تساهم في تحقيق تنمية محلية مستدامة ؟

وتقدم هذه الورقة مفاهيم عامة حول الشراكة المجتمعية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال الآتي:

2. ماهية التنمية المحلية المستدامة

1.2 تعريف التنمية المستدامة:

لقد ارتكزت النظرة التقليدية للتنمية على تطوير وإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الإمكانيات للمجتمع والأفراد في الوقت الراهن، دون الأخذ بعين الاعتبار للأجيال المستقبلية ولا للجوانب البيئية، الأمر الذي أدى إلى تبلور مفهوم جديد للتنمية اقترن بالاستدامة ويعرف باسم التنمية المستدامة.

ولقد تم الاعتماد على مصطلح التنمية المستدامة انطلاقا من مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية الذي انعقد في استكهولم عام 1972، أين أصبح هذا المصطلح محل اهتمام وواحد من الأفكار التي تربط بين البيئة والتنمية الاقتصادية، وقد أصبحت الاستدامة منذ هذا المؤتمر تمثل منهجا للتنمية التي تعنى بقضايا الفقر والبيئة والمساواة[1].

ولقد توصل تقرير برونتلاند **BRUDTLAND** الشهير عام 1987 إلى تعريف التنمية المستدامة كالتالي: " التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها[2]"، وفي تعريف آخر وفي محاولة للربط بين البيئة والتنمية الاقتصادية، نجد أن التنمية المستدامة تعرف على أنها: "محاولة الحد من التعرض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل ما بين البيئة والاقتصاد[3]".

وقد عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الذي انعقد في ريوديجانيرو سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها: "ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث يتحقق أعلى نمو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة بل تمثل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية[4].

الملاحظ من خلال التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة أنها مرتبطة بتحقيق عدالة اجتماعية، وتقدم اقتصادي يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئة، بمعنى أن الأرض والإمكانيات الطبيعية التي تحتويها كميراث يجب أن يحول إلى الأجيال المستقبلية بشكل غير منقوص، على هذا الأساس لا يمكن أن تحدث التنمية إذا لم تكن فعالة اقتصاديا، عادلة اجتماعيا ومحتملة بيئيا.

2.2 تعريف التنمية المحلية المستدامة

تشير العديد من الكتابات في مجال التنمية منذ الحرب العالمية الثانية إلى أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين، بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب.

وفي إطار هذا التطور في فكر التنمية، ظهر وتطور أيضا مفهوم التنمية المحلية، حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول كوسيلة لتحقيق تنمية شاملة.

ومن هذا المنطلق فان التنمية المحلية يمكن تعريفها على أنها: مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية، والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في منظومة التنمية الشاملة[5].

وعلى هذا الأساس تظهر التنمية المحلية المستدامة على أنها: تغييرا اجتماعيا شامل ومتكامل في أبعاده، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، وذلك من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية بما يؤمن استدامتها وسلامتها دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطورها.

ويقوم مفهوم التنمية المحلية المستدامة على عنصرين رئيسيين هما:

-المشاركة الشعبية التي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها، معتمدين على مبادرتهم الذاتية بما يحقق الانسجام بين حاجات الحاضر وحاجات المستقبل، دون أن تقل فرص أجيال المستقبل في استخدام الموارد بجانب حقوق الأجيال الحاضرة؛

- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية، بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة والحفاظ على الموارد المحلية.

وهذا يفي ضمنيا العمل على تقييد نشاطات المجتمع المحلي ضمن نظام محدد بعناية يمكن من خلاله التحقق من عدم فرض أي أعباء إضافية على النسق الحيوي للأرض أو الأجيال القادمة، فما ينبغي العمل على استدامته هو ذلك الوضع المتوازن بين احتياجات الإنسان والطبيعة، مما يصبح أمرا حاسما للاستمرارية.

3.2 أبعاد التنمية المحلية المستدامة

ترتكز التنمية المحلية المستدامة على ثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة، تتمثل في البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبعد البيئي، والتي يجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى والأهمية، وفيما يلي عرض لهذه الأبعاد.

أ- البعد الاقتصادي

تراعي التنمية المحلية المستدامة البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن

القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، وذلك من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة، بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي من اجل امتصاص البطالة، بالإضافة إلى بناء هياكل قاعدية محلية تستقطب أصحاب رؤوس الأموال من اجل الاستثمار بهذه المنطقة[6].

ب- البعد الاجتماعي

يركز البعد الاجتماعي على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية المحلية المستدامة، وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع المحلي.

ج- البعد البيئي

يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم، والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية، وذلك بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول عدة عناصر أهمها: النظم الايكولوجية، الطاقة، التنوع البيولوجي[7]، إضافة إلى الاهتمامات البيئية بالاحتباس الحراري واختلال طبقة الأوزون والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.

وفي الأخير يمكن الجزم بان التنمية المحلية المستدامة مجبرة على مراعاة الأبعاد الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية حتى تعود بالنفع العام على أفراد المجتمع المحلي بأكمله.

4.2 مقومات التنمية المحلية المستدامة

تعتمد التنمية المحلية المستدامة في تحقيق أهدافها على مجموعة من المقومات التي تتجسد في الآتي:[8]

أ- الإدارة المحلية

تقوم الإدارة المحلية على مجموعة من الأسس تجسدها اللامركزية، فمن ناحية تعطي السلطة المركزية الحق للهيئات المحلية في إصدار بعض القرارات والفصل في بعض الأمور التي تتعلق بشؤون المجتمع المحلي، ومن ناحية أخرى تعمد الوحدة المحلية لإشراك الجهود الشعبية وإعطائهم الفرصة لتحمل جزء من المسؤولية للارتقاء بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي.

ب- التخطيط المحلي

يعتبر التخطيط المحلي الوسيلة التي يتم من خلالها الربط بين التنمية المكانية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البيئية ليضمن التوازن الاقتصادي والبيئي ويؤدي إلى توفير بنية تحتية ويساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية مع مبدأ الحفاظ على البيئة.

ج- التمويل المحلي

يعتمد التمويل المحلي على الضرائب والرسوم المحلية التي تعتبر أهم أداة من أدوات التحصيل الداخلي كما نجد التمويل من خلال أرباح المنشآت التجارية والصناعية المملوكة للمحليات وإيرادات الخدمات العمومية وإيرادات الهيئات العامة. وفي ظل قصور المصادر الداخلية فإن المحليات تتعدى إلى الاعتماد على المصادر الخارجية مثل الإعانات الحكومية وذلك لغرض الإنفاق على التنمية المحلية.

5.2 أنواع التنمية المحلية

نظرا للتمييز الحاصل في إمكانيات الجماعات المحلية فقد أجمع الباحثون على التمييز بين ثلاثة أنواع من التنمية المحلية، وهي الآتية:[9]

أ- التنمية المحلية الداخلية

وهي تهدف إلى استغلال كل الموارد الذاتية الممكنة وتعبئتها من أجل تحقيق تنمية ذاتية وإقلاع محلي.

ب- التنمية المحلية القائمة على التضامن

نظرا للتفاوت الحاصل مابين الجماعات المحلية من حيث المؤهلات، ينطلق هذا النوع من التنمية المحلية من تصور مفادها أن عملية الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي لا يتم إلا عبر مقاربة تشاركية كمدخل ضروري للتفاعل والاندماج مابين الجماعات المجاورة.

ج- التنمية المحلية المندمجة

تعيد هذه المقاربة الاعتبار للموارد البشرية لأنه لا تنمية بدون تنمية اجتماعية، كما أنها تتميز بكونها ترمي إلى تحقيق الحاجات الإنسانية واستغلالها بشكل يضمن للأجيال اللاحقة حقها في التمتع بهذه الخيرات.

ومما لاشك فيه أن تحقيق التنمية المحلية في سياقها العام تستدعي توفر شروط معينة يمكن إجمالها فيما يلي:

وجود هيئات محلية فعالة تتقاسم الاختصاصات التنموية مع الدولة، أي وجود سلطة محلية مستقلة الاختصاص عن الدولة ومزودة بالإمكانات القانونية والبشرية والمالية الكافية.

وجود مصالح ومتطلبات للساكنة المحلية.

اعتماد المقاربة المندمجة والمقاربة التشاركية باعتبارهما آليتين تسمحان بتعدد الفاعلين وتدخلهم وفقا للتشخيص التشاركي لإحتياجات الساكنة المحلية.

و انطلاقا من ذلك، يمكن القول أنه من أجل كسب رهان التنمية المحلية وتحقيق شروطها، لابد من تعبئة تضافر جهود مختلف الفاعلين المحليين الرسميين وغير الرسميين، وذلك باعتبار التنمية المحلية، هي عملية متكاملة لا تتم بواسطة تدخل فاعل محلي دون آخر، وإنما تتم بواسطة سياسات متكاملة ومندمجة، تأخذ بعين الاعتبار المحيط والاعتبارات السوسيواقتصادية والإختلالات، وذلك في إطار من التكامل والتشارك بين مختلف هؤلاء المتدخلين. فالهدف من التنمية المحلية هو العمل على تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعات المحلية، عن طريق العمليات التي توحد بين جهود سكان تلك الجماعات وجهود السلطات الإدارية في إطار التعاون والتكامل، من أجل حياة أفضل للمواطنين.

فمنطلق التنمية المحلية إذن، هو تبني مبدأ البناء من الأسفل، وذلك بجعل تنمية الجماعات المحلية نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية بشرية مستدامة.

3. مفاهيم نظرية عن الشراكة المجتمعية

1.3 تعريف الشراكة المجتمعية:

يمكن تعريف الشراكة المجتمعية بأنها: " والمشاركة المجتمعية هي إحدى أدوات تفعيل الديمقراطية في المجتمع وأداة للتغيير، يمكن من خلالها الإسهام في بناء مجتمع ديمقراطي وحر وعادل، تدار فيه الشئون العامة من خلال الناس ومن أجلهم على أساس احترام الكرامة الإنسانية والديمقراطية والعدل الاجتماعي والمساواة بين جميع المواطنين، وبالمشاركة يتم تحريك همم وطاقات المواطنين للإسهام في مواجهة تحديات التنمية البشرية . أما في سياق العمل البلدي فان عملية التشاور والحوار مع المواطنين هي عملية مكملة للإدارة الحديثة وتكريس مبادئ الحكم الرشيد بحيث تقوم على التواصل بين الهيئة المحلية والمجتمع وتعتمد على تبادل المعلومات بين الطرفين وتقديم مدخلات من المواطنين بشأن قضية ما قبل اتخاذ الهيئة قرارات بشأن تلك القضية أو وضع السياسات آو تحديد اتجاه لأخذ القرار"[10].

وتعرف أيضا بأنها: " اشتراك السكان جميعهم أو بعضهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك تحديد الأهداف العامة للدولة، وهي بذلك تمثل مستوى متقدمًا من الديمقراطية، والمشاركة المجتمعية في التخطيط تشير إلى دخول السكان في اللجان والهيئات المسئولة عن إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط التنموية وبمستوياتها المختلفة، على أن يكون اشتراك السكان اشتراكا فعليا بحيث يؤدي إلى ما يعرف بالتنمية الصاعدة من القاعدة باتجاه القمة، والتي تركز على تخفيف الدور القيادي للحكومة في مجال التنمية .والمشاركة في مفهومها التنموي تعني مشاركة ومساهمة قطاع عريض من السكان وخصوصًا الجماعات الأقل حظا أو الفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة في اختيار وإعداد وتنفيذ ومتابعة سياسات ومراجعة مشاريع التنمية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية وخصوصًا ما يتعلق منها بتحسين مستويات معيشة السكان أو المجموعات المستهدفة"[11].

وتعرف بأنها: " رغبة المجتمع واستعداده للمشاركة الفعالة في جهود تحسين التعليم وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية وزيادة اهتمام المجتمع المحلى نحو ملكية العملية التعليمية والمساهمة فيها. فالمشاركة المجتمعية هي العملية التي من خلالها تتاح الفرصة لأكبر عدد من أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع ليساهموا بالفكر، والمشورة، والموارد المادية والبشرية من أجل تطوير العملية التعليمية، والمشاركة المجتمعية هي الجهود التطوعية التي يقوم بها الأفراد بجميع فئاتهم وكذلك مؤسسات المجتمع المدني على أساس الشعور بالمسئولية الاجتماعية في عمليات التخطيط، واتخاذ القرار، والتنفيذ، والتقييم لعناصر العملية التعليمية"[12].

2.3 أساليب الشراكة المجتمعية:

تتمثل أساليب المشاركة المجتمعية في الآتي:[13]

أ- المشاركة المباشرة:

يمكن تعريفها بأنها مشاركة مختلف فئات الشعب أو هيئات أو جماعات منتظمة ويأخذ الأشكال الآتية:

الإقبال على الأنشطة التطوعية، بدءاً من عضوية الجمعية العمومية أو عضوية إحدى اللجان.

الاشتراك في الأنشطة التي تمثل الرأي الآخر داخل المدرسة.

مناقشة الأمور العامة والخاصة ومسيرتها ومستقبلها مع آخرين والاهتمام بكل هذه الأمور بشكل متواصل.

ب- المشاركة غير المباشرة:

ويكون ذلك من خلال الآتي:

المعرفة والاهتمام بما يتم داخل البيئة المحلية والدولية التي يعيشون فيها.

المشاركة في أحد الأنشطة وتقديم بعض الجهد والوقت التطوعي.

التجاوب والتعاطف مع رسالة التنمية المحلية المستدامة وبرامجها.

إن تحقيق مفهوم المشاركة المجتمعية يعتمد بشكل كبير على الفعاليات الشعبية والجمعيات الأهلية التي تعرف باسم وسطاء التغيير **(Change Agents)** ويعود السبب في هذه التسمية إلى اعتبار هذه الفعاليات والجمعيات هي الممثلة إلى حد كبير للمجتمع الذي تعيش فيه وهي أيضا التي تقوم بدور إحداث التغيير

فيه وهذا يؤكد ويدعم الفكرة التي تؤكدان عملية التخطيط والتغيير يجب أن يتبع من المجتمع أي تكون العملية ذاتية فإن دور فريق التخطيط فهو أشبه ما يكون بدور العامل المساعد.

3.3 أنواع الشراكة المجتمعية:

تأخذ المشاركة المجتمعية الأنواع الآتية:[14]

أ- المشاركة في التخطيط

يشمل التخطيط عادة تحديد الاحتياجات، وصياغة الأهداف واختيار الطرق والوسائل لتحقيق هذه الأهداف، حيث أن المجتمع المحلي معني بصورة مباشرة بالاحتياجات على المستوى المحلي كتشييد المدارس أو الجامعات أو المستشفيات أو جمع النفايات وفرزها وغيرها، أو توفير الأجهزة والوسائل المساعدة على تحقيق تنمية محلية مستدامة، ويدفعهم للمشاركة في صياغة القرارات أو تقديم اقتراحات بناءة.

ب- المشاركة في التمويل

يمكن تحقيق مشاركة المجتمع في التمويل بأشكال عديدة، ويمكن الاستفادة من هذه المشاركة عن طريق الأموال لشراء التجهيزات ، وتحسين البنية الأساسية، والصيانة والمشاركة عن طريق التبرع أمر شائع كالتبرع بأرض للبناء، أو تأثيث المدرسة أو الجامعة أو أي عمل تطوعي يسهم في تنمية محلية مستدامة.

ج- المشاركة في الإدارة

أفضل مشاركة للمجتمع المحلى هي في الإدارة عن طريق مجلس الأمناء الذي يجب أن يفعل ويشارك في اتخاذ القرارات الخاصة بالإدارة.

4. متطلبات الشراكة المجتمعية لتحقيق تنمية مستدامة

تتمثل أهم متطلبات الشراكة المجتمعية لتحقيق تنمية محلية مستدامة الآتي:[15]

- مراجعة وتعديل القوانين والنظم الانتخابية التي تسمح بتجسيد مبدأ المواطنة كحق ومطلب من ورائه واجب تجاه المجتمع المحلي لدى شرائح المجتمع المحلي.

- الإقدام على إصلاحات هيكلية محلية نوعية من خلال تحيين نصوص قانونية تلزم المنتخبين المحليين على إشراك المواطنين وجمعيات المجتمع المدني في كل ما يتعلق بالشأن المحلي من خلال الممارسة الشفافة في الإدارة المحلية وحسن تمثيل المواطنين ورعاية قضاياهم.

- الرفع من مستوى الوعي لدى المجتمع المحلي من خلال مد قنوات الحوار وتنشيط الإعلام المحلي والزيارات الميدانية للاطلاع على أوضاع المواطنين.

- الارتقاء بالإدارة والمواطن معا إلى الحكم الراشد من خلال تفعيل العدالة والنزاهة المجتمعية، المسائلة والمشاركة. على الأقل تساهم في تقليص مظاهر الإقصاء والتهميش والتي كثيرا ما كانت مغذية للاضطرابات الاجتماعية فتدفع الدولة إلى المعالجة بآليات التهدئة والإغراء لكسب الاستقرار الاجتماعي.

- إنهاء النفور وأوجه الصراع بين جمعيات المجتمع المدني والمجالس المحلية المنتخبة من خلال إذكاء الضمير الجماعي وتوجيهه في خدمة مصلحة الفرد والمجتمع وبناء القدرات المحلية، إلى جانب تأطير وتمويل الجمعيات المحلية فيما يخدم المصلحة العامة وليس من أجل كسب الود أو الذمة.

- تأهيل الجماعات المحلية وجمعيات المجتمع المدني للانخراط بجدية في العملية التنموية وبشراكة حقيقية تسمح بتعزيز مكانتها والاضطلاع بأدوارها في التخطيط الاستراتيجي الاستشرافي.

- تفعيل مبدأ الشفافية وإعلام المواطنين بالمشاريع التي تخطط لها الجماعات المحلية.

- الارتقاء بمبدأ ترقية الحس المدني والمواطنة.

- تجريد وتنزيه المشاركة من الصراعات الحزبية والعشائرية والاختلافات الثقافية وتوجيهها إلى ما يدعم العمل التنموي ويسمح بإذكاء روح التعاون والتكامل والاندماج للجماعات المحلية والإقليمية في إقامة شراكة حقيقية بإمكانها أن ترفع من موازين الإقليم في شتى النواحي، الجماعات المحلية مدعوة إلى ترسيخ آليات عملية جديدة تجسد الحكامة المحلية والديمقراطية والعدالة والإنصاف الاجتماعي.

- تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص بين مختلف الفاعلين واستثماره في التنمية التشاركية كفيل بتغيير الواقع المحلي الذي أضحى مجالا للصراعات والنزاعات والتفكك، فعلى الوصاية أن تتخذ مسارين أساسين في إدارة شؤون المحليات: المسار الرأسي: ويتم فيه التحويل الفعلي للموارد والسلطة والتمويل إلى الأجهزة المحلية. والمسار الأفقي: أي تمكين الجماعات المحلية من الاضطلاع بمهامها التنموية في حدود خطط وبرامج اجتماعية اقتصادية مدروسة. فمن أجل الوصول إلى أقاليم تنموية جاذبة وتنافسية في الآفاق بالأرياف والحواضر يجب تثمين المشاركة وتعزيزها لتجسيد مبدأ الشراكة المجتمعية انطلاقا من الاعتماد على الإمكانيات الذاتية باعتبارها أساس كل تنمية محلية مستدامة ممكنة من تجاوز الإخفاقات واختلالات اعتمادا على الجهود الذاتية، والانتقال إلى توفير الثروة والرفاه والنمو وهو ما يمكن تفرغ الدولة.

5. مقومات نجاح الشراكة المجتمعية لتحقيق تنمية مستدامة

لنجاح عملية الشراكة المجتمعية وتفعيلها لتحقيق تنمية محلية مستدامة، لابد من توفر المقومات الآتية:

1.5 العمل الاجتماعي التطوعي:

يمكن تعريف العمل الاجتماعي التطوعي بأنه مساهمة الأفراد والهيئات غير الرسمية في أعمال الرعاية والتنمية الاجتماعية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل أو بغير ذلك من الأشكال. ومن خصائص العمل الاجتماعي أن يقوم على تعاون الأفراد مع بعضهم بعضًا في سبيل تلبية احتياجات مجتمعهم، وهذا يقود إلى نقطة جوهرية مفادها أن العمل الاجتماعي يأتي بناء على فهم لاحتياجات المجتمع.

والتطوع هو الجهد الذي تقوم به الهيئات غير الرسمية أو الفرد باختياره لتقديم خدمة للمجتمع دون توقع الحصول على أجر مادي مقابل هذا الجهد. ورغم من مجانية العمل الاجتماعي التطوعي، إلا أنه غالبا يحتوي على نظام امتيازات وحوافز يتمتع بها العاملون في هذا القطاع .وبشكل عام يمكن أن نصف المتطوع بأنه إنسان يؤمن بقضية معينة، واقعي ومتعايش مع ظروف مجتمعه، له القدرة على الاندماج والتفاعل مع أفراد مجتمعه، ومستعد لتقديم العون والمساعدة لرعاية وخدمة وتنمية مجتمعه[16].

2.5 الإعلام التنموي:[17]

يعرف الإعلام التنموي بأنه: " المنظومة الإعلامية الرئيسية أو الفرعية المتخصصة في معالجة قضايا التنمية". ويعرف أيضا بأنه: " فرع أساسي ومهم من فروع النشاط الإعلامي يعمل على إحداث التحول الاجتماعي بهدف التطوير والتحديث، أو بمعنى آخر هو العملية التي يمكن من خلالها توجيه أجهزة الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري داخل المجتمع بما يتفق مع أهداف الحركة التنموية ومصلحة المجتمع العليا".

ويعرف أيضا بأنه: " الجهود الاتصالية المخطط لها والمقصودة التي تهدف إلى خلق مواقف واتجاهات ايجابية وصديقة للتنمية، وبذلك فإن الإعلام التنموي غير معني بصناعة التنمية ولكنه يهيئ الظروف الاجتماعية والثقافية والنفسية للأفراد والجماعات من أجل أن يستجيبوا للخطط والبرامج التنموية بشكل فعال.

ومن التعريفات الأخرى للإعلام التنموي أنه : " أحد الفروع الأساسية للنشاط الإعلامي الذي يهتم بقضايا التنمية. فهو إعلام هادف وشامل، ويفترض أن يكون إعلاما واقعيا يهدف إلى تحقيق غايات اجتماعية تنموية وهو مرتبط بالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، ويستند إلى الصدق والوضوح والصراحة في التعامل مع الجمهور".

3.5 المواطنة:

تعتبر المواطنة من القضايا التي تعرض نفسها بقوة عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية بصفة عامة، والمواطنة بمفهومها الواسع تعني الصلة بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت، ويرتبط بها جغرافيا وتاريخيا وثقافيا، ويعد ازدياد الشعور بالمواطنة من التوجهات المدنية الأساسية التي من أهم مؤشراتها الموقف من احترام القانون والنظام العام، والموقف من ضمان الحريات الفردية، واحترام حقوق الإنسان، والتسامح وقبول الآخر وحرية التعبير وغيرها من المؤشرات التي تمثل القيم الأساسية للمواطنة مهما اختلفت المنطلقات الفكرية والمرجعيات الفلسفية لهذا المجتمع أو ذاك.[18]

وهي: " مجموعة القيم والعادات والتقاليد والأعراف والمبادئ والاتجاهات الإنسانية التي تعزز واقع الحقوق البيئية للجماعات البشرية في المناطق المختلفة من العالم، وتدعم قدرات وجود مقومات السلوك الأخلاقي والمسؤولية الذاتية للفرد والمجتمع في تجسيد واقع مناهج الممارسات البشرية السليمة في العلاقة مع النظم البيئية ومكوناتها الأساسية، والتي يمكن أن تسهم في إيجاد وتأسيس قاعدة واعية قادرة على المساهمة الفعلية في الدفع باتجاه إقامة نظام عالمي أكثر عدلا ومسؤولية في الدفاع عن المصالح العليا للإنسانية والحفاظ على سلامة كوكب الأرض وتأمين سبل العيش الكريم للجماعات البشرية وتحقيق الأمن البيئي للإنسانية"[19].

وتعرف بأنها انتماء وعضوية كاملة ومتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وهو ما يعني أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أدنى تمييز قائم على أية معايير مثل الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري. وتعرف المواطنة أيضا بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي(الدولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء للوطن، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتسم هذه العلاقة بين الشخص والدولة بالمساواة أمام القانون[20]، وعليه فهي المواطنة هي المشاركة الواعية والفاعلة لكل شخص دون استثناء ودون وصاية في تنمية وطنه وبناء الإطار الاجتماعي والسياسي والثقافي للدولة. وتتمثل قيم المواطنة في الآتي:[21]

أ- الانتماء: هو الانتساب الحقيقي للدين والوطن فكرًا وعملا، ويكون الانتماء للدين بالالتزام بتعليماته، والثبات على منهجه، أما بالنسبة للوطن فهو تجسيد للتضحية من أجله، وهي تلك النابعة من الشعور بالحب له.

ب- الولاء: وهو مجموعة المشاعر التي يحملها الفرد تجاه الكيان الذي ينتمي إليه.

ج- الديمقراطية: وهي حكم يقيمه الشعب، وتكون فيه السلطة مناطة بالشعب يمارسها مباشرة أو بواسطة وكلاء عنه ينتخبهم في نظام انتخابي حر، وترتكز الديمقراطية على مبدأ سيادة الشعب، والحرية، والمساواة، ورضا المحكومين، وضمان حقوق الأقلية، والمشاركة السياسية من خلال الانتخاب الحر.

4.5 المجتمع المدني:[22]

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة هي الطرف الممثل للدولة في معادلة الشراكة التنموية على الصعيد الوطني، أما على المستوى المحلي فإن الطرف الموازي للحكومة هو المجلس البلدي بصفته السلطة المحلية المنتخبة بالإضافة إلى الشريكين وهما القطاع الخاص وهو جملة المؤسسات الاقتصادية وقطاع الأعمال المحلي، ورجال الأعمال والهيئات الاقتصادية النشطة، والشريك الثالث هو المجتمع المدني المتمثل في الجمعيات والهيئات واللجان والناشطين الذين يتمتعون بحضور تمثيلي وفعالية ضمن النطاق البلدي، ويمكن إجمال الدور التنموي للمجتمع المدني في الآتي:

دور رقابي على أداء البلدية وتنفيذ المشاريع، ونوعية الخدمات، والكلفة، والموازنة، والعدالة في توزيعها محليا.

العمل من أجل تحقيق التمثيل الصحيح في المجلس البلدي، ويشمل العمل والضغط من أجل حصول انتخابات نزيهة، واعتماد قانون عادل ومراقبة الانتخابات البلدية.

الحرص والعمل على مشاركة الجميع فعليا بالممارسة وعدم التمييز داخل المجتمع المحلي.

الحرص على المدافعة على مصالح البلدية والتنمية فيها خلال التعاون مع المجلس البلدي في الضغط على الحكومة المركزية من أجل الإنماء المتوازن.

إدارة التنمية المحلية بين البلدية والمجتمع المدني، حيث أن البلدية هي طرف محوري يتحمل المسؤولية الأساسية في إدارة التنمية المحلية ودورها المحوري، من خلال الصلاحيات والمهام التنفيذية المناطة بالمجلس البلدي بحكم القانون، ومن ناحية أخرى فإن منظمات المجتمع المدني المحلية أو الناشطة ضمن النطاق المحلي هي بدورها طرف مشارك في العملية التنموية محليا بالشراكة مع البلدية والقطاع الخاص، وعلى هذا فإن التنمية هي عمل مشترك بين المجلس البلدي المحلي من أجل إدارة مشتركة للتنمية المحلية وتتم الإدارة المشتركة للتنمية من خلال الآتي:

ضرورة الشراكة الفعلية بين كل الأطراف من أجل التنمية المحلية.

حق وواجب العمل على وضع خطة تنمية محلية بشكل مشترك.

تعاون الأطراف المحلية من أجل الحصول على الحقوق من المركز.

تشكيل هيئات مشتركة للتنمية بين البلدية والمجتمع المدني تعمل على تعبئة الموارد في النطاق المحلي.

6. الحكامة المحلية والتنمية

يمكن تعريف الحكامة على أنها:" الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية".

كما تم تعريفها بأنها:" ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته".

وفي مرحلة أخرى تم تعريف الحكامة على أنها: " التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تقرر كيفية ممارسة السلطة، وكيفية سماع صوت المواطنين، وكيفية صنع القرارات في قضايا ذات اهتمام عام".

ويؤكد التقرير المتعلق بالتنمية الإنسانية العربية على أن الحكامة أو ما يسمى بالحكم الصالح، هو "الحكم الذي يعزز و يدعم رفاهية الإنسان و يقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميش".

فالحكامة من خلال التعاريف السابقة، هي دعامة ومدخل أساسي للوصول إلى حالة التنمية البشرية المستدامة ، وتتأسس على إلزامية إزالة الحدود بين القوى والمسؤولة عن واقع حاله، والتي تتمثل في:

الدولة: الصانع الأول للقرار والمشرع للقوانين والمؤسسات التي تمكن أفراد المجتمع من الاستفادة من مخرجات التهيئة.

الهيئات اللامركزية: الفاعل الرئيسي على المستوى المحلي في قيادة قاطرة التنمية.

القطاع الخاص: المسئول الأول عن فعل النمو بمؤشراته الاقتصادية.

المجتمع المدني والسياسي: الممثل في الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية التي تعتبر كميدان للممارسة الاستخلاف والمشاركة والتشارك وفق إستراتيجية اجتماعية واضحة الأهداف.

فالحكامة إذن، هي دعوة صريحة إلى تجاوز حالة اللاتوازن الناتج عن أحادية صنع القرار دون مراعاة المنطق العلمي المؤسس على عناصر المشاركة في مختلف مراحل إعداد المشروع من التشخيص والبرمجة إلى التنفيذ والتقييم ثم المحاسبة في إطار صيرورة تمتاز بالشفافية والعقلانية.

ومن أجل أن تقوم حكامة رشيدة، لابد من استحضار مجموعة من الشروط، التي تقوم على مايلي:

إقرار مخطط استراتيجي واضح المعالم، يشمل برامج مدروسة ومحددة في كل الميادين.

وجود هياكل: إن كل البرامج التنموية مآلها الفشل ما لم تواكبها هياكل مناسبة، ويقصد هنا بالهياكل تأهيل العنصر البشري في كافة المجالات لتكون لديه الرؤية الشمولية.

وجود منظومة إعلام وتواصل، بمعنى التوفر على بنك للمعلومات يمكن من المساعدة على اتخاذ القرارات بكيفية عقلانية وشمولية.

التقييم المستمر للأخطار، إذ أن كل عمل اقتصادي أو اجتماعي أو مؤسساتي يجب أن يخضع للتقييم و المراقبة الداخلية باستمرار، لأن ذلك من شأنه تجنيب المجتمع والدولة العديد من الخسائر الناتجة عن الحوادث الفجائية من حرائق وأمراض، كما من شأنه حماية المال العام من سوء التدبير نتيجة خضوع تسييره لمراقبة دائمة من طرف المجتمع.

7. خاتمة:

تمثل التنمية في عالمنا المعاصر، وسيلة هامة من وسائل النهوض بالمجتمع وتطويره بالاعتماد على الطاقات المادية والبشرية التي يتوفر عليها كل بلد، كما تستند إلى إطار مجتمعي يقوم على المشاركة الفعالة للمجتمع بجميع أجهزته ومؤسساته الرسمية (الدولة وأجهزتها) وتنظيمات المجتمع المدني، ضمن عملية شاملة ومتوازنة، تعمل على صهر المجتمع وتحويله إلى حالة من التماسك والترابط، تجنبه الهزات والانتكاسات، وهذا ما يحاول هذا المقال بيانه من خلال تصور العلاقة بين المجتمع المدني والقيادات المحلية التي تحتاج إلى نظرة جديدة تقوم على التشاركية كمقاربة جديدة في تنمية المجتمع المحلي.

ويعد العمل الاجتماعي والتنموي التطوعي من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي، ويكتسب العمل الاجتماعي أهمية متزايدة يوما بعد يوم، ولاسيما مع اتساع الهوة بين موارد الحكومات وازدياد احتياجات الشعوب، حيث برز دور العمل التطوعي لسد تلك الفجوة ولم تعد الحكومات قادرة على توفير احتياجات أفرادها ومجتمعاتها سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، فمع زيادة تعقيدات الظروف الحياتية ازدادت احتياجات المجتمع وأصبحت في تغيير مستمر، ولذلك كان لا بد من وجود جهة أخرى تساند الجهات الحكومية وتكمل دورها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، ويطلق على هذه الجهة المجتمع من خلال شراكته ومساهمته في التقدم بحياته وحياة الأجيال القادمة.

إلا أن هذا لن يتأتى إلا بمساعدة الإعلام التنموي الذي من خلال رسالته التأثير على الأفراد ومن ثم زرع روح المواطنة لديهم وتفعلها، في إطار نظام الحكم الراشد الذي يسعى إلى تحقيق تنمية محلية مستدامة.

7. قائمة المراجع:

[1]- صالح فلاحي، **التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر**، مجلة الحقيقة، العدد الثاني، جامعة أدرار، مارس 2003، ص: 193.

[2]- ماجدة أحمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم، **التنمية المستدامة- فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها-**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 24.

[3]- محمد عبد الكريم ومحمد عزت، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص: 294.

[4]- دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، **مبادئ التنمية المستدامة**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص: 13.

[5]- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص:13.

[6]- غربي أحمد، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس، العدد4، أكتوبر، 2010، ص ص:7-9.

[7]- ماجدة أحمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم، **مرجع سابق**، ص: 40.

[8]- سيار زوبيدة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، مجلة معارف، العدد 17، 2014، ص ص: 249-250.

[9]- " الحكامة المحلية والتنمية" ، على الموقع الإلكتروني:
http://hadrani-gouvernancelocaledvp.blogspot.com/2010/10/blog-post_23.html

[10]- فريد صبح القيق، " دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة: الخطط التنموية الإستراتيجية للمدن الفلسطينية كحالة دراسية"، مجلة فلسطين للأبحاث والدراسات، عمادة البحث العلمي، جامعة فلسطين، فيفري 2014، ص: 5.

[11]- غنيم محمد عثمان، **مقدمه في التخطيط التنموي الإقليمي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999.

[12]- البرنامج التدريبي: دور مجلس الأمناء في تحقيق المشاركة المتجمعية، دليل المتدرب، 2008، ص: 7.

[13]- منال عبد المعطي صالح قدومي، **دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي في كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2008، ص ص: 29- 30.

[14]- محسن بن عليان بن حمود القرشي، **المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية: دراسة ميدانية على المدارس الثانوية الحكومية بمحتفظة الطائف**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، 2011، ص ص: 41-42.

[15]- شواش عبد القادر، " مشاركة السكان في التنمية المحلية وآليات الارتقاء بها: حالة دراسية لبلديات من شمال ولاية سطيف بوقاعة، عين الكبيرة، عموشة، قنزات" ، **مجلة علوم وتكنولوجيا**، معهد التربية البدنية والرياضية بجامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد 45، جوان 2017، ص: 29.

[16]- أحمد إبراهيم ملاوي، " أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية" ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، سوريا، المجلد 24، العدد الثاني، 2008، ص: 257.

[17]- جمال الجاسم المحمود، " دور الإعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، جامعة دمشق، المجلد 20، العدد الثاني، 2004، ص: 251.

[18]- عمران علي عليان، " درجة تمثل طلبة جامعة الأقصى لقيم المواطنة في ظل العولمة: دراسة تطبيقية على عينة طلبة جامعة الأقصى بقطاع غزة"، **سلسلة العلوم الإنسانية**، جامعة الأقصى، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2014، ص: 5.

[19]- عبد الله محمود مصطفى، **الإنسان والبيئة**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص96.

[20]- المجلس الوطني لحقوق الإنسان، " التربية على المواطنة وحقوق المواطنة: فهم مشترك للمبادئ والمنهجيات"، المغرب،2015، ص ص: 8-9.

[21]- عمران علي عليان، **مرجع سابق**، ص: 9.

[22]- علي محمد ديهوم، فتحي بلعيد أبو رزيزة، " المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية" ، **المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منظمة الخمس**، جامعة المرقب، ليلبيا، 25- 27 ديسمبر 2017، ص ص: 7-8.